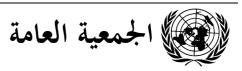
Distr.: Limited 15 June 2011 Arabic

Original: English



مجلس حقوق الإنسان الدورة السابعة عشرة البند ٣ من حدول الأعمال تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

سویسرا: مشروع مقرر منقح

.../1٧

حلقة نقاش بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية

اعتمد مجلس حقوق الإنسان في جلسته ...، المعقودة في ... حزيران/يونيه ٢٠١١، النص التالي:

"إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لخقوق الإنسان، يما في ذلك لحقوق الإنسان، يما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد تعهدت، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بأن تعمل، بالتعاون مع الأمم المتحدة، على تعزيز احترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد العالمي دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو الميلاد، أو وضع آحر،

وإذ يؤكد أن الحق في حرية التجمع السلمي وحريــة التعــبير وتكــوين الجمعيات من حقوق الإنسان المكفولة للجميع، وبالتالي يجب أن يكون كل فــرد

قادراً على التعبير عن مظالمه عبر الاحتجاجات العامة والسلمية دون حوف من التعرض للإصابة أو الضرب، أو الاحتجاز أو التعذيب أو القتل،

وإذ يشدد على أنه لا ينبغي النظر إلى الاحتجاجات السلمية على أنها ضرب من التهديد، ولذا يحث الدول التي تشهد احتجاجات سلمية على الشروع في حوار وطني صريح وشامل وهادف،

وإذ يذكر أن الدول مسؤولة، عند وقوع احتجاجات سلمية، عن تعزير وحماية حقوق الإنسان ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة حالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والاحتجاز التعسفي، وحالات الاختفاء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،

وإذ يدرك بالتالي الحاجة إلى التفكير في تعزيز وحماية حقوق الإنــسان في سياق الاحتجاجات السلمية،

المتاحة، تتناول مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية، المتاحة، تتناول مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية، مع التركيز بشكل حاص على السبل والوسائل الكفيلة بتحسين حماية هذه الحقوق في هذه السياقات وفقاً لقانون حقوق الإنسان؛

7- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنسق مع الإجراءات الخاصة ذات الصلة، ومع الدول وغيرها من الجهات المعنية، بما في ذلك هيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل ضمان مسشاركتها في حلقة النقاش؛

٣ - يطلب أيضاً إلى مفوضية حقوق الإنسان إعداد تقرير عن نتائج حلقة النقاش في شكل موجز".

GE.11-14171 2